

العلاقة بين الجامعة والمتطلبات التنموية للدول العربية: رؤية تحليلية نقدية

The relationship between the university and the development requirements of Arab countries: critical analytical view

عادل إنزارن

جامعة مستغانم ، adel.inzarene@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/23

تاريخ القبول: 2023/03/14

تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص: تلعب الجامعة في كافة المجتمعات دورا تنمويا هاما، عبر ما تقدمه من أبحاث علمية رصينة في كافة المجالات بما يخدم تطور وتقدم هذه الأخيرة، ناهيك عن الكادر البشري المؤهل الذي ينتج كمحصلة تفاعل علمي خالص في كافة التخصصات العلمية والتقنية، إذا ما تم الاستعانة به لتطوير وخدمة مجتمعه تحقق المطلوب التنموي، نسعى عبر هذه الدراسة لتحقيق مبتغى رئيسي، وهو البحث في ضرورة توثيق العلاقة بين النظم الجامعية المنتهجة والمتطلبات التنموية في العالم العربي، وذلك بهدف ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الجامعات العربية، عبر تقليص الفجوة بين ثنائية العلاقة (جامعة- مجتمع). وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تتمحور أساسا على ضرورة إعادة النظر في دور الجامعة ضمن السياسات العامة للدول العربية، فأى طرح يعني بالحديث عن الجامعة والبحث العلمي في الدول العربية يتبعه بالضرورة الدعوى أولا لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، في إطار أهداف تنموية في خضم التطورات التكنولوجية والتحوليات المعرفية والمنافسة المعرفية التي يشهدها العالم ككل.

كلمات مفتاحية: الجامعة ، النظم الجامعية، المتطلبات التنموية ، الدول العربية

Abstract :

In all societies, the university plays an important developmental role by providing solid scientific research in all domains, we seek to achieve a major goal, which is to examine the need to strengthen the relationship between the university systems and the development requirements of the Arab world, with a view to ensuring the effectiveness of the role played by universities by narrowing the gap between the two relationships (university-community).

The study concluded that it is necessary to reconsider the role of the university within the general policies of Arab countries, so any subtraction I mean speaking about university and scientific research in the Arab countries it must be followed first to strengthen the relationship between the university and the society in the context of development goals .

Keywords: university, university systems, development requirements, Arab countries

المؤلف المرسل: عادل إنزارن ، الإيميل: adel.inzarene@univ-mosta.dz

مقدمة:

تتميز ثنائية العلاقة بين الجامعة والمجتمع عن غيرها من الثنائيات، بصبغة خاصة وحساسة جدا ذلك أن محركها الرئيس هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة كما تعرض خدماتها على المجتمع بالدرجة الأولى، من خلال نوعية المخرجات البشرية والمنتجات العلمية التي تنتج كمحصلة تفاعل وانسجام بين موارده البشرية، والتي تعد موارد اجتماعية بالدرجة الأولى، لذلك فوصف هذه العلاقة وطرحها كموضوع للنقاش ليس وليدا للصدفة أو الاختيار، بل لا غنى عنه في الطرح خاصة ما تعلق الأمر بأحد طرفي العلاقة (جامعة - مجتمع)، بل الأكثر من ذلك أصبح من الضروري وأكثر من أي وقت مضى، في إطار المنافسة المحتدمة حول جودة الخدمات الجامعية المقدمة للمجتمع، من الضروري البحث باستمرار عن سبل توثيق العلاقة بين الطرفين لتحديد الجهود الرامية لبلوغ تنمية فعلية، في إطار تنوع الأدوار المنوطة بالجامعة في سبيل خدمة المجتمع كأحد أسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

يصف الواقع العربي نوعا من الاختلالات في دور الجامعة والمجتمع نظرا لعدم وجود تصور جاد وحقيقي ضمن السياسات العامة لأغلب الدول العربية، يسعى لربط التنمية بالبحث العلمي، وفي ظل وجود فجوة عميقة تحول دون تقلد الأدوار التنموية المنوطة بالجامعة تجاه العالم العربي ككل، أين يغيب إشراك المؤسسة الجامعية وكوادرها ضمن رسم خطط وبرامج للتنمية المجتمعية، ناهيك عن ضعف واضح للبحث العلمي العربي، بل عجزه عن تمكين هذه الدول من محاولة لحاق ركب الدول المتقدمة في كافة المجالات، باعتبار أن التطور الحضاري العربي مرتبط بتطور البحث العلمي بالدرجة الأولى، دونما فصل هذا التطور عن نوعية المخرجات البشرية المقدمة للمجتمع جراء تفاعل علمي منظم تقوم به الجامعة.

نسعى عبر هذه الدراسة لمناقشة إشكالية مفادها: إلى أي مدى يمكن القول بوجود علاقة تكاملية

بين الجامعة والمتطلبات التنموية للمجتمع في الدول العربية ؟

في إطار هذه الإشكالية، وما يتضمنه البحث من محاور كبرى للإجابة عنها، نسعى للإجابة على

الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما واقع العلاقة بين الجامعة ومتطلبات العالم العربي التنموية؟
- ✓ كيف يمكن بلوغ مجتمع معرفة فعلي انطلاقا من دور الجامعات البحثي؟
- ✓ فيما تتمثل أهم الرؤى المستقبلية لعلاقة ثنائية عربية جادة بين الجامعة والمجتمع؟.

للإجابة على التساؤل الرئيسي أعلاه، ومجموعة الأسئلة الفرعية المحددة أنفاً، يمكن الانطلاق من الفرضية البحثية التالية: تتوقف عملية توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع على إعادة النظر في فلسفة المنظومة الجامعية وتوجيهها نحو تحقيق المتطلبات التنموية للمجتمع.

ويسعى هذا البحث لتسليط الضوء على واقع الجامعة في الدول العربية من خلال مؤشر أدورها في تجسيد متطلباتها التنموية، ومحاولة تفسير طبيعة العلاقة بين الجامعة والمتطلبات التنموية، وتقديم تصور حول أهم المتطلبات الضرورية لتعزيز ثنائية الجامعة والمجتمع في الدول العربية. ولتحليل الموضوع تم الاعتماد على خطة تتضمن أربعة محاور إضافة لمقدمة وخاتمة، حيث يتناول المحور الأول مفهوم الجامعة، أما المحور الثاني يدرس أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم العربي، في حين يتطرق المحور الثالث لمتطلبات تمكين الجامعة نحو مجتمع معرفة عربي، وأخيراً المحور الرابع يتضمن رؤية مستقبلية حول حتمية الترابط بين الجامعة والمجتمع في الدول العربية.

أولاً: في مفهوم الجامعة:

تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات في المجتمع، إذ لا يخلو أي مجتمع منها، وذلك بالنظر لطبيعة الدور الهام الذي يمكن أن تقدمه خدمة لأفراد المجتمع على الصعيد الاجتماعي، إذا ما تم توجيهها بطريقة سليمة من خلال الاهتمام الجاد بنوعية مخرجاتها، وكذا تأطير وتنظيم العملية البحثية بها وفقاً لأسس بحثية سليمة، تتواءم والمتغيرات المحلية والعالمية المحيطة، وذلك على اعتبار وجود علاقة هامة بين الجامعة والسوق من الناحية الاقتصادية أيضاً، فالجامعة زيادة على كونها مؤسسة تعليمية تربوية تعتبر حاضنة جيدة للطايف البشرية المؤهل لخدمة مجتمعه على كافة الأصعدة، مما يسهم بطريقة علمية في قيادة وتوجيه العملية التنموية لتأخذ مسارها السليم، انطلاقاً من هذه الأهمية نسعى عبر هذا المحور للتطرق بشيء من التفصيل لمفهوم الجامعة.

1. تعريف الجامعة:

لقد تعددت التعاريف حول تحديد مفهوم الجامعة، بحيث لا يوجد تعريف دقيق أو تحديد عالمي في كل الجامعات العالمية حول هذا المصطلح، وبذلك فإن كل مجتمع ينشأ جامعته، ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه، وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن بين التعاريف التي قدمت لمفهوم الجامعة:

تعريف حامد عمار "... الجامعة مؤسسة اجتماعية في قمة نظام التعليم تعمل على إنتاج المعرفة وتطوير الفكر وإعداد القوى المؤهلة لمختلف احتياجات المجتمع، وهي مؤسسة تجمع وتربط، وساحة للالتقاء والتفاعل الكامل...".¹ فالجامعة وفقا للتعريف السابق، مؤسسة منتجة للمعرفة بامتياز، تهدف لإعداد المورد البشري المؤهل معرفيا لخدمة احتياجات المجتمع وصياغة قياداته.

وعرفها السلمي: "... بأنها تنظيم مكون من عدة عناصر أساسية، هي الكليات والمعاهد التابعة لها، وأنها تقوم بتحقيق هدف أو أهداف محددة باستخدام مجموعة من الموارد والإمكانات المتاحة كما أنها تعد إحدى المؤسسات الرائدة في المجتمع...".²، يركز هذا التعريف على أهمية الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها خدمة للمجتمع بالدرجة الأولى.

وانطلاقا من التعاريف السابقة نتحدد لنا المبادئ العامة للجامعة:

أ. إن الجامعة كتنظيم لها هدف خاص يحدد طبيعتها الخاصة ويميزها عن غيرها، ومن ثم فهي بحاجة إلى تنظيم وهيكلية مناسبين لهذا الهدف.

ب. إذا كانت الجامعة تسمح بتعدد أشكال تنظيمها وكيفية هيكلتها، فإن طبيعة هدفها تضبط شكل هذا التعدد ومجاله العام كما تتحدد حدوده ومتطلباته.

ت. إذا كان تسيير الجامعة يتطلب هيكلية تنظيمية هرمية، فهذا يعني استحالة جمع طاقمها البشري في تصنيف واحد والتساوي في علاقة أفرادها مع الإنتاج المعرفي.³

2. وظائف الجامعة:

إن تحديد وظائف الجامعة يستند إلى فلسفتين، الأولى، تركز على الجانب المعرفي، وترى أن الوظيفة الأساسية للجامعة "علمية بحتة"، وأن العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العلمية، وأن الجامعة هي المكان الذي تجري فيه الدراسة والبحث العلمي المجرد، أما الثانية، فتؤكد على الجانب الاجتماعي؛ إذ ترى أن وظيفة الجامعة "اجتماعية سياسية"، وأن الجامعة هي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول لها.⁴

وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع وعيوبه ونواقصه ولم تقم على حلها وعلاجها فلا فائدة منها، فالجامعة تتأثر بالمجتمع الموجودة فيه كما يجب أن تقود وتؤثر فيه ولا تخضع لهيئته وتتحمل مسؤوليتها في عملية التغيير، فنجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه، ولا بد من تحديد المشاكل والثغرات وبالتالي إيجاد الحلول.⁵

ولكي تحقق مؤسسات التعليم العالي وظائفها التعليمية والبحثية والمعلوماتية في القرن الواحد والعشرين، وتعمل على تلبيتها بنجاح بما في ذلك الجامعات، عليها أن تكون قادرة على الاستجابة بفعالية لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة وتكثيفها بما يلائم المتغيرات التي طرأت على المجتمع.⁶ وعموما يمكن التفصيل في بعض أهم وظائف الجامعة فيما يلي:

أ- التعليم: يعد التعليم من أهم وظائف الجامعة لما له من دور في إعداد الطلاب، الأمر الذي أدى لضرورة إتاحة الفرص للتعليم لدى جميع الطلاب، حيث أن التعليم في الجامعات مطالب بالوصول بهم إلى درجة الإتقان بإكسابهم المهارات العقلية المتصلة بالمهنة، وتطبيق ما تم تعلمه من حقائق ومعلومات ومفاهيم على المواقف والقضايا الجديدة، بالإضافة إلى المهارات المرتبطة بالتفكير العلمي الناقد وهذا هو الدور الفاعل في تحقيق التنمية المجتمعية في مجتمع المعرفة.⁷

ب- البحث العلمي: ولا يمكن الحديث عن بحث علمي فعال، إلا من خلال إتباع أساليب علمية دقيقة وطرق سليمة في التفكير وتوجيه الفكر والبحث عن الحقائق، وكذا إيلاء المورد البشري القائم على العملية البحثية أهمية وعناية بالغين، وذلك من خلال:⁸

- التدريب على البحث وأساليبه.
- التأليف في مناهج البحث وتقنياته.
- الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان التخصص.
- حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين، والمشاركة في تنشيطها ومناقشتها.
- ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه.
- قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة، وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.
- حضور المنتقيات العلمية والمؤتمرات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها.

ج- خدمة المجتمع:

تعمل الجامعة باستمرار على تطبيق المعرفة، وتوظيفها لخدمة المجتمع وتطويره، ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل خارج أسوارها إلى خارج المجتمع لتتفاعل معه، حيث تعكس مفهوم الجامعة كتنظيم مفتوح، كما ترتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد المتمثلة في التعلم والإنتاج والتقنيات والمعرفة ومصادرها المتعددة، وتنوع مجالات خدمة المجتمع فقد تشمل خدمة أعضاء هيئة التدريس للمجتمع المحيط

بالجامعة كالقيام بالأبحاث المشتركة أو المشاركة في الندوات والأنشطة المجتمعية، أو تقديم الخدمة للمجتمع الكبير، كالقيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع، وتقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة، وتأهيل القيادات المجتمعية،⁹ إذ لا يمكن للجامعة أن تحقق أهدافها ما لم تأخذ بعين الاعتبار قضايا المجتمع ومشكلاته، إذ أن الجامعة جزء من المجتمع، وتعيش مشاكله وتجد الحلول المناسبة لها، وتعمل على تقدمه في سائر المجالات.

3. في علاقة الجامعة بالمجتمع:

لا يمكن تصور أي تنظيم دون هدف واضح، وإذا اعتبرنا الجامعة منظمة مفتوحة على بيئتها ومجتمعها، فمن الطبيعي أن تكون أهداف الجامعة نابعة من طبيعة المجتمع الذي أقيمت لخدمته، وبالتالي فإنه من الصعب تحديد أهداف لكل الجامعات بغض النظر عن مكانها وزمان وجودها، ويرى أغلب المفكرين أن أهم الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها تتمثل في:¹⁰

- نقل المعرفة.
- نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.
- مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث مشتركة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.
- الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية.
- الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم واحتياجات العصر ومطالب المجتمع المستقبلية.
- وفي ذات السياق من الضروري الإشارة إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على مدى قدرة أنظمة التعليم الجامعي على تحديد وتنفيذ أهدافها وإدارة مؤسساتها المادية والمالية وإدارة مواردها البشرية ومراقبة الجامعة لبرامجها الأكاديمية وإنجازاتها،¹¹ في إطار تحقيق مصلحة كافة الأطراف الجامعية ممن لديهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في نشاطات المؤسسة الجامعية مثل الموظفين والمتعاملين مع الجامعة وأصحاب المصلحة.¹²

وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن الجامعة ذات أهداف تنموية للمجتمع، بحيث لا يمكن عزلها عن المحيط الاجتماعي والاقتصادي الذي وجدت فيه، وبالتالي فهي بحاجة لتكيف مستمر مع احتياجاته من خلال مساعي تطوير المناهج الجامعية، والتكوين الدائم والمنظم للكادر البشري بها.

ثانيا: أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم العربي:

1. واقع الجامعة في الوطن العربي:

تواجه الجامعة في الوطن العربي تحديات عالمية كبرى (أثرت بصفة مباشرة على طبيعة المجتمع) لعل من أهمها: الثورة العلمية التكنولوجية وما تعكسه من ضرورات لتحديث نظم الدراسة ومجالاتها وبرامجها وأساليبها، والتحول الاجتماعي والديمقراطي وما تفرضه من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وضرورة توفيره للجميع، وظهور تكتلات اقتصادية وقوة السوق الحرة وحركة خصخصة المؤسسات العامة والاعتماد المتبادل بين الدول، وزيادة المنافسة بينها وما يتطلبه ذلك كله من تحقيق جودة تعليمية عالية واستجابة سريعة من مؤسسات التعليم العالي لاحتياجات المجتمع، لذا لم يعد دور هذه المؤسسات قاصرا على تقديم البحوث الأكاديمية فقط، بل امتد إلى تطوير العمل في القطاعات المختلفة بهدف المساعدة على مواجهة المنافسة المحلية والأجنبية.¹³

وفي هذا السياق فإن المؤسسات الجامعية في الوطن العربي، تواجه تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها، وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية على حد سواء وإن كثيرا من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد ذات أولوية لحاجة المجتمع، وأصبح سوق العمل المحلي مشبعا منها وتعاني مخرجاتها من البطالة، فأصبحت بعض الأنظمة العربية مثقلة بتوظيف مخرجات هذه التخصصات في المؤسسات والهيئات بهدف حل مشكل البطالة لمثل هذه المخرجات، إلا أن القطاع الخاص يشترط توفر المهارات والقدرات الشخصية الأخرى،¹⁴ فالنشأة الحديثة للجامعة العربية كغيرها في الدول النامية، تفسر لنا أن تلك الدول لم تقطع شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بما قطعته بعض الدول النامية الأخرى، والتي اهتمت بتبني سياسات اقتصادية حديثة عن طريق تشجيع جامعاتها ومؤسساتها العلمية والاقتصادية الوطنية، فالجامعات هي المصدر الرئيس لإعداد الكوادر البشرية المدربة لتؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية والتي تختلف عن الاستثمار الاستهلاكي، وهذا ما أكده أصحاب نظرية رأس المال البشري.¹⁵

فالجامعات العربية تعد بمثابة المستهلك الأساسي للمعرفة الغربية، والتي تتمثل في كل أنواع العلم والتكنولوجيا والمجالات والدوريات المختلفة ودور النشر، ومصادر جمع المعلومات وبنوكها وغير ذلك من الوسائل المعرفية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات العلمية الجامعية الأكاديمية. حتى أن بعض الدول العربية

والتي حظيت بمكانة علمية وتكنولوجية حديثاً؛ تفتقد إلى السيطرة والتحكم على وسائلها المعرفية وعمليات إنتاجها وتوزيعها. فعدم وجود اتصال بين الجامعات العربية بعضها ببعض، و« ندرة العمل العلمي والتكنولوجي المشترك فيما بينها؛ أدى إلى تركيز اهتماماتها واتصالاتها صوب الجامعات والمراكز العلمية في الدول المتقدمة »¹⁶ وهذا ينم عن أزمة استكملت حلقاتها، وكلما تأخر إصلاح وتغيير نظم التعليم العالي العربية، أو لم يتم بالكيفية المطلوبة، زادت أوضاعها سوءاً وتعمدت إمكانية إصلاحها والتغلب عليها، وطال أمد مواجهتها بفكر وأساليب جادة وجديدة،¹⁷ وهذا ما تؤكده تراتبية ومكانة الجامعات العربية في سلم الجامعات العالمية، مظهر آخر يؤكد وجود خلل في سياسات التعليم العالي عربياً إذ جاء الحضور العربي ضئيلاً مثلاً في تصنيف "شانغهاي" لأفضل 1000 جامعة في العالم لعام 2022، حيث اقتصر على ستة جامعات ضمن 500 جامعة الأولى، خمسة من المملكة العربية السعودية وواحدة من مصر وفي مراتب متأخرة، حتى أن وجود بعض تلك الجامعات السعودية في قائمة الجامعات المتقدمة (في مراتب متأخرة)، ناجم، وفق ما ذهب إليه نقاد عن الصرف المالي الهائل من الحكومة السعودية على التعليم العالي، خاصة في مجال العلوم والهندسة، واستقطاب بعض الكفاءات الأجنبية (العربية على وجه التحديد).¹⁸

2. مظاهر أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الوطن العربي:

إن الأزمة الحاصلة بين الجامعة ومجتمعاتها العربية، تلخص في غالب الأحيان في صورة الأزمة التي يعرفها البحث العلمي على مستوى الجامعة في هذه الدول، ليصبح عاجزاً بفعل مجموعة من التحديات عن أداء الرسالة المجتمعية المنوطة إليه ألا وهي خدمة المجتمعات العربية وتنميتها، فعلى الرغم من التباين بين واقع الجامعة في الدول العربية من دولة إلى أخرى إلا أنها تشترك في العديد من المظاهر والتي من أبرزها:¹⁹

أ/ **التقليل من قيمة البحث العلمي:** إذ لا تزال بعض الدول العربية تنظر إليه باعتباره ترفاً لا أكثر، ومن أهم الأدلة على ذلك النقص الشديد في التأليف لدى الباحثين، بالإضافة إلى أن الكتب المترجمة محدودة للغاية، فالعالم العربي كله يترجم سنوياً ما يقارب 330 كتاباً وهو أقل ما تترجمه اليونان بمفردها،²⁰ وذلك لما للترجمة من أهمية نقل المعارف والمكتسبات لدى الدول الأخرى للاستفادة منها لا سيما في تنمية المجتمع العربي بما يحترم خصوصيته طبعاً.

ب/ **نقص التمويل:** بسبب قلة التخصيصات الكافية لإجراء البحوث بالطريقة المناسبة، فعادة ما يخصص ما لا يتجاوز 2 بالمائة من ميزانية المؤسسة للبحث العلمي، مما انعكس سلباً على جودة البحوث ومصادقيتها،

بحيث أصدرت منظمة العمل العربية تقريراً سنة 2002، تؤكد أن تخصيصاً قيمته 0.002 بالمائة من الدخل القومي يوجه للبحث العلمي في الدول العربية.

ت/ الفساد الإداري: إذ يلاحظ تفشي هذه الظاهرة عادة في المؤسسات الرسمية التي تمتلك ميزانيات بحثية، إذ يضطر الباحث لإشراك بعض منتسبي تلك القطاعات دون حاجته إليه، وذلك لضمان حصوله على اعتمادات لتمويل بحثه.

ث/ إحاطات الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة: إذ يتعذر على الباحث الوصول إلى أوعية المعلومات وقواعد البيانات.

ج/ معظم البحوث لا يتم الاستفادة منها بالشكل المطلوب: ويتم وضعها على الرفوف، بما يعني ذهاب الجهد هباء، وهو ما يبرر قلة الاختراعات فمثلاً تشير بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلأن عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة للاعتماد في البلدان العربية لم تتعد 9000 طلب سنة 2014، في حين بلغ الطلبات المقدمة في العام ذاته لدولة واحدة هي جنوب إفريقيا نحو أكثر من 7000 طلب.²¹

ح/ يتسم البحث العلمي في الجامعة العربية بطغيان الكم على حساب الكيف: بحيث عرف عدد الجامعات العربية زيادة كمية ملحوظة فمثلاً في عام 1950 كان عددها لا يتجاوز 10 جامعات، ليصل سنة 2014 إلى أكثر من 500 جامعة، ناهيك عن ضرورة تطوير قاعدة معلومات عربية، تتيح البيانات اللازمة عن إشكالات التنمية وموقوفاتها للتسريع في حلها، من خلال ربطها بالجامعة والبحث العلمي بغية تحسين المردود الاقتصادي والتنموي وفق أسس علمية وجودة عالية.

خ/ قلة البحوث لاسيما تلك الموجهة لتنمية المجتمع العربي: بحيث تشير إحدى الدراسات إلى أن ما ينشر سنوياً لا يتعدى 15 ألف بحث، أي ما يعادل 10 بالمائة فقط من معدل الإنتاجية البحثية في الدول المتقدمة، بحيث لا تتجاوز الأعباء البحثية لدى هيئة التدريس في الدول العربية ما نسبته 5 %، مقارنة بالجامعات في الدول المتقدمة التي تصل الأعباء البحثية لدى هيئة التدريس نحو 33 بالمائة.²²

د/ هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الفنية العربية للخارج: إذ تشير العديد من التقارير الدولية أن هجرة العقول العربية تكلف العالم العربي ما يقارب 2 مليار سنوياً، باعتبار أن الدول العربية بحاجة ماسة لمثل هذه

الطاقات لتقديم حلول وبدائل تنموية إذا ما تم الاهتمام بها وتوفير المناخ المناسب لعملها، كما ذكرت التقارير ذاتها أن 54 بالمائة من الطلاب والباحثين العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون لبلدانهم.²³

ذ/ غياب الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية: إذ يعتبر العامل السياسي ذو تأثير بالغ على الإنتاج البحثي وكذا الجانب التنموي للمجتمع.

يمكن القول أن المظاهر المذكورة أعلاه، تعتبر من أهم التحديات التي تقف كعائق دون تحقيق الجامعة في الدول العربية مبتغاها التنموي، ذلك لوجود انقطاع واضح بينها وبين مجتمعها، أدى لتراجع هذه الدول لتحتل مراتب متأخرة في كافة المجالات، بما يجعلنا نطرح باستمرار موضوع توثيق علاقة الجامعة بالمجتمع بغية تجوز العقبات سابقة الذكر نحو تنمية عربية مستدامة في كافة المجالات، فما هي دواعي توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الوطن العربي؟

3. دواعي توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم العربي:

يجب الاعتراف مسبقاً أن ميزان القوة في الوقت الراهن ليس في صالح الجامعة، ذلك أن تامين دورها ومنتوجها المتمثل في المعرفة والخبرة والكفاءات التي يحملها خرجي الجامعات، لا يمكن لها أن تحظى بالقبول والاعتراف من طرف شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين، إلا من خلال إبراز فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية محددة تتمثل في سيطرتها على المشكلات في المجتمع ومن القوى التي لها مصلحة في ذلك.²⁴

وبالتالي يمكن القول بأنه كلما كانت الجامعات أكثر التحاماً بمجتمعاتها، كلما كانت أكثر قدرة على الاستجابة لمطالب هذه الأخيرة، إن طبيعة الصلة الترابية تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيقاً بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية، لذا فإن نشأة مؤسسات التعليم العالي العربية وانتشارها كان تعبيرا عن القناعة لدى المسؤولين، أن المدخل الحقيقي للتنمية والتقدم هو الإنسان محور العملية التنموية، وأنه مفتاحها وهدفها لذلك آمنت الدول العربية بأن التعليم العالي هو الطريق الرئيسي للتغيير الإيجابي، والوسيلة المثلى لتطوير المجتمع والنهوض بأعباء التنمية الوطنية الشاملة، فنظريا يجمع الكثير من المختصين أن للجامعة دورا مهما في خدمة المجتمع والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، والعمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، ونقل المعارف والتقنيات التي تطور في الجامعة بشكل فعال أكبر شريحة من المستفيدين لتنمية اقتصاد المجتمع، وتقديم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد من خلال برامج تدريبية أو برامج تقوم على عرض المهن المطلوبة في المجتمع ليتوافر لدى الأفراد متطلباتها، إن أهمية الدعوى

لتوثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم العربي، تنبعث من الأهمية النظرية للنائية (جامعة-مجتمع)، وما يمكن أن تحققه من دفعة تنموية، في كافة الدول دون استثناء، يمكن تحديد أهم دواعيها في: ²⁵

- الجامعة لها سمات تميزها عن غيرها بكونها منظمة متعددة الأهداف والتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، لذلك لها كيانها الاجتماعي لأنها مجتمع نسيجه الأساسي العلاقات الإنسانية، وذلك يتيح تعدد المجتمعات داخلها وهي مؤسسة تعليمية تقع على قمة النظام التعليمي في المجتمع، وتعتبر أدواته للقيادة الفكرية لمؤسساته المختلفة من إحداث التغيير والتنمية، والقصد منها تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الربط والتوثيق بينها وبين المجتمع في مختلف المجالات.

- إن قضية العلاقة بين الجامعة والمجتمع أصبحت قضية عالمية تجذب الاهتمام من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أن الجامعة بتخصصاتها المختلفة وبرامجها لا بد أن تتماشى مع خطط التنمية وهذا أمر حيوي لا غنى عنه في تحقيق التنمية.

- إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الدول العربية لا تزال يشوبها نوع من عدم الوضوح، وإن الجامعة لا تزال بصفة عامة عاجزة عن بناء علاقة تفاعلية قوية مع مجتمعاتها، ويظهر ذلك جلياً في ضعف إسهام الجامعة في توثيق علاقتها بالمجتمع في المجالات المختلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة دعم المجتمع لجهود التطوير في الجامعة.

- لا تقتصر العلاقة بين الجامعة والمجتمع فقط في تخريج الطلاب وقيامها بالتدريس، وإنما تتجلى وظيفتها الأساسية في توثيق صلتها بالمجتمع وهي الوظيفة الأولى، حيث تتحول الأطر البشرية المدربة والتدريس من أجل المجتمع، وكذلك يتحول البحث ليكون بحثاً من أجل المجتمع.

- إن الجامعة لها دور فاعل تجاه الثورة المعلوماتية والمعرفية، وذلك من خلال إعداد الأطر المدربة التي يمكنها استيعاب عناصر هذه الثروة وفهمها والتعامل معها بكفاءة.

- توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع مطلب أساسي للتنمية، وأن التنمية أداة وهدفها هو الإنسان وأداتها الإنسان، ولا يمكن تنمية أي مجتمع دون توثيق صلته بالجامعة، وبالتالي عملية التوثيق هذه عملية مهمة جداً بما تدعمه العلاقة التبادلية بين الجامعة والمجتمع.

- الجامعة لها قدرة على التعامل مع العلم والتنمية فهي محرك فعال للتكنولوجيا، فلم يعد هنالك مجالاً لانعزالها عن التقدم العلمي والتكنولوجي.

ويطرح الخبراء في هذا الشأن مجموعة من المبادئ والأسس بما يتوافق مع احتياجات التطور والمتطلبات

المتجددة للمجتمعات المعاصرة، وتوقعاتها من مؤسسات التعليم العالي العربية:²⁶

- مؤسسات التعليم العالي هي البيئة التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر، وفي تكوين نخبة قيادية من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجهاته.
- تنصدر مسيرة مؤسسات التعليم العالي حركة الحضارة الإنسانية عموماً والوطنية خصوصاً، ناقلة أو مراجعة للعلوم، ومستكفية للغائب والمجهول، ومنقبة في الحاضر ومعطياته وساعية لاستشراف المستقبل وتصور بدائله، ومتجاوزة حدود الزمان والمكان إلى آفاق العلاقات الكونية.
- الوظيفة الحديثة لمؤسسات التعليم العالي هي توظيف العلم لخدمة المجتمع وإنجاز غايات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي بوجه خاص، يمثلان البيئة الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
- التعليم العالي هو المحرك الرئيسي في تكوين القوى البشرية المنتجة في المجتمع، كما أن مردود التعليم العالي في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات الخلاقة يظهر أثره في كل قطاع من قطاعات المجتمع.
- التعليم الجامعي أداة رئيسية لتكوين الإنسان القادر على الإسهام في تنمية بلاده وتطويرها.
- العائد على الاستثمارات البشرية من خلال نظم التعليم العالي، هو عائد مرتفع ومضمون النتائج إذ تم التخطيط الجيد للموارد اللازمة لتشغيل نظام تعليمي وبحثي متطور، إذا تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر.
- الجامعة هي في الأساس مركز للبحث العلمي الخلاق يسهم في إثراء المعرفة وتطويرها لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره.
- الأساس في تقدير نجاح الجامعة هو مدى إنجازها العلمي والبحثي ومساهمتها في حركة التطوير التكنولوجي، ومن ثم دورها في حل مشكلات المجتمع وابتكار الأساليب والنظم المساعدة على انطلاق وارتفاع مستويات المعيشة لأبنائه.
- إذن يمكن القول أن هناك متغيرات عديدة تجعل من توثيق العلاقة بين الجامعة والمتطلبات التنموية للمجتمع ضرورة حتمية في الوطن العربي، حيث تشمل متغيرات داخلية ودولية، وفي مجالات سياسية

واقتصادية واجتماعية، خاصة مع ظهور العولمة وإفرازاتها المختلفة، إضافة للبيئة الاجتماعية والتنموية التي تعيشها أغلب الدول العربية وتحديات تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ثالثاً: أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع في العالم العربي:

سعت الكثير من الحكومات في الوطن العربي، إلى إصلاح المؤسسات الجامعية وتحويل مخرجاتها بإنشاء وتشكيل الهيئات والمجالس المتخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التي تضمن من خلالها توطيد ثقافتها ببرامجها التعليمية، وموائمة مخرجاتها مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، فالمؤسسات الجامعية في الوطن العربي أصبحت مطالبة بالقيام بأدوار أكثر تنوعاً وتعدداً، منها تقديم خدمات التعليم المستمر للمجتمع المحيط، وتقديم برامج مرنة تلبي احتياجات المتعلمين المختلفة، وكذلك تقديم المعارف التخصصية التي تؤهلهم للنجاح في مهنتهم، بالإضافة إلى وظائفها الأساسية في مجالات التدريب والبحث العلمي وخدمة المجتمع.²⁷ ففي ظل البيئة العالمية المتغيرة بسرعة تواجه الجامعات العديد من التحديات، ولأننا في القرن الحادي والعشرين، استنتج (برجنين Prignine)، أن الجامعات تتكامل بشكل وثيق مع العالم ويمكن لهذه المؤسسات اكتساباً لأفضل من المعرفة والتحول نحو الإبداع والابتكار، كعناصر أساسي في المجتمعات المزدهرة.²⁸

- وقد أصدر المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مجموعة من التوصيات تتعلق بتجويد التعليم العالي منها:²⁹
- دعوة الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي، وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوتها إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني، لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
 - دعوة الدول العربية إلى التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربي إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها، مع مثيلاتها على المستوى الإقليمي والعالمي.
 - دعوة الدول العربية إلى تشجيع قطاعات الإنتاج العربية على الاستثمار في البحث العلمي، عبر منحها حوافز ومزايا وتيسيرات تكفلها القوانين البحثية والنصوص التشريعية العربية، وتسويق المراكز البحثية العربية لخدمة الجهات الإنتاجية على المستوى العربي.

- دعوة الدول العربية إلى العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنت والمشاركة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، بحيث بلغ معدل النفاذ العربي للإنترنت مثلاً سنة 2014 نحو 35.8 بالمائة بحيث تعتبر نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط الدول غير العربية في الشرق الأوسط، التي بلغت 51.8 بالمائة (تركيا 46 بالمائة، إيران 55.7 بالمائة).³⁰، وقد أثبتت الأزمة الصحية العالمية "كوفيد 19"، أهمية هذا الطرح حيث أصبح التعليم عن بعد واستخدام الإنترنت الحل الوحيد في مثل هذه الأزمات.

وعموماً وتأكيداً على الدور القيادي والريادي للجامعة في صلتها مع المجتمع، فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات الفكر والمعرفة وفي تكوين الطلائع القيادية بما يتلاءم مع روح الحضارة، هنالك عدة طرق ووسائل تستخدمها الجامعة لتحقيق الترابط بينها وبين المجتمع منها:

- أهداف الجامعة لا بد أن تتلاءم مع المتطلبات الأساسية للمجتمع، وتسعى لتحقيقها من خلال برامجها المختلفة تبعاً لتطوير فلسفتها وتأكيد رسالتها الأساسية، ومراجعة الأهداف المحددة لكفاياتها العلمية والبحثية والإدارية في ضوء مراجعة الأوضاع العامة في المجتمع واحتياجات سوق العمل.
- التواصل بين الجامعة والمؤسسات العلمية في الدولة، وفي الوقت نفسه أن تحرص على الانفتاح على العالم والاتصال المنظم مع مراكز البحث العلمي حتى تتسم بالمواكبة والتطور والتقنية.
- تركيز الجامعة على الإمكانيات المحلية المتوفرة المادية والبشرية التي بدورها تركز على القيادة المحلية وتدريبها وحثها على المشاركة الإيجابية، والمساهمة في تعميق الصلة القائمة على الثقة بينها وبين المجتمع.³¹
- الانفتاح على أفراد المجتمع والتعامل مع المزيد من مؤسساته وهيئاته المختلفة الإنتاجية والخدمية والتفاعل مع قضايا وأهدافه والسبق إلى توقع مشكلاته، والعمل على تقديم حلول علمية والإسهام في قيادة الرأي العام وتنويره.
- إنجاز الجامعة لمشاريع بحثية بالشراكة مع المؤسسات العامة والخاصة ضمن الاستراتيجيات العامة للدول العربية، وهذا ما يساهم في تذليل العديد من العقبات في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

رابعاً: حتمية الترابط بين الجامعة والمجتمع في الدول العربية: رؤية مستقبلية:

إن مسألة الرؤية المستقبلية الواضحة، مهمة جداً فلا نمو ولا تطور في التعليم إلا إذا كانت هناك رؤية وخطة إستراتيجية بعيدة المدى، يضعها مجموعة من الخبراء والمنظرين وعلى رأسهم قيادات الجامعات فمثلاً تطبيق معايير الجودة تحتاج إلى آلية عمل مشتركة بين وزارة التعليم العالي والجامعات في الدول العربية ووجود لجان خاصة بالوزارة تراجع هذه المعايير بين فترة وأخرى، وتحديد مدى ملاءمتها للمستجدات العلمية والفكرية، وهي تمثل خطة عمل تسير عليها الجامعات في متابعة الجودة بهدف التحسين والتوجيه وضمان النوعية، بحيث نرى من خلالها ما نحتاجه للمستقبل وبدون هذه الرؤية لن نحدث الكثير من التغيير.

وإذا كانت الرسالة تشكل الإطار الإنساني والاجتماعي الدائم لمؤسسات التعليم العالي، فإن الرؤية هي محرك التغيير والمشروع الطموح وصورة المستقبل للمؤسسة على المدى الطويل، بكل الأبعاد التطويرية والإبداعية والعلمية والفكرية، ومن المتفق عليه أن أي جهود تبذل في مؤسسات التعليم، يكون المتعلم من مركزاتها وأهدافها الرئيسية، لتجيب على سؤال مركزي: من هو الخريج الذي نعهده؟ هل نريد من الخريجين أن يجدوا أي عمل، أم نريدهم أن يلبوا احتياجات السوق؟، كما تشير الدراسات إلى أن تطوير مناهج التخصصات بالتحديد، بقيت الأكثر بعداً عن موائمة متطلبات العصر، والعيب ليس في التخصصات بل في التطبيق والفهم الصحيح لها ومتابعة تطوراتها.³²

وقد أكدت منظمة اليونسكو في تقريرها حول التعليم ما بعد عام 2015 على أهمية مواكبة نظم التعليم العالي لمتطلبات التحديات المعاصرة وأهداف التنمية المستدامة، وهذا يتطلب إعادة التفكير في نوع المعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للمستقبل، وطبيعة العمليات التربوية والتعليمية المطلوبة؛ وكذلك في ماهية السياسات التعليمية والإصلاحات اللازمة لتحقيق التغيير المنشود، ولا بد في هذا السياق من توفر وسيلة لرصد أداء مؤسسات التعليم العالي وتقييم هذه المؤسسات وفق منهجية معيارية، تراعي في الوقت نفسه خصوصيات البيئة المحلية في كل دولة؛ مع الموازنة بين الأهداف العالمية والسياقات المحلية لتحقيق تنمية عصرية شاملة ومستدامة،³³ إضافة إلى أن العالم في عصر جديد من المعرفة، التي يتوافر فيها الموارد الإستراتيجية الأساسية اللازمة لتحقيق الازدهار، بل أصبح الاكتساب المعرفي في حد ذاته طريق نحو الابتكارات المختلفة، وبالتالي سوف تشهد الجامعات الآن، وفي فترة المقبلة ضغوطاً خارجية مختلفة ومتصاعدة تتأثر بالعولمة كما شهدت العقود القليلة الماضية الضغوط المتزايدة على المؤسسات الجامعية

للاستجابة لهذا التحدي العالمي، ويرى الباحثان (بلوموسكوت **Bloum and SContte**) أن السمة الرئيسية لما أسماه عولة القرن الحادي والعشرين تتمثل في تعجيل الاتجاهات المرتبطة "بمجتمع المعرفة"، وتشمل بعض هذه الاتجاهات صعود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي اقترن بثورة ثقافية وهو ما يؤكد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنجاح الانتقال نحو مجتمع المعرفة، بحيث أصبحت المنافسة العالمية قائمة على امتلاك هذه التكنولوجيات واستخدامها في إنتاج وتخزين واستخدام المعارف عند الحاجة من قبل المنظمات المختلفة بما فيها الجامعات، وبالتالي يجب أن تضمن المؤسسات الجامعية قدرتها على المنافسة، من خلال جودة منتجاتها والخبرة الأكاديمية الجيدة المحققة من قبل طلابها، والتي يمكن أن تتحقق من خلال الاستمرار في إنشاء المعرفة الأكاديمية ورأس المال الفكري.³⁴ وهو ما يجب أن تسعى الدول العربية لتحقيقه مستقبلاً في إطار مساعيها بلوغ تنمية عربية مستدامة.

وحتى تكون الجامعة في الدول العربية ذات فعالية في هذا العالم المتغير، وأن تظل وتصبح أهم ميادين الإشعاع الفكري وتحقق أعظم وظيفة وهي توثيق صلتها بالمجتمع، لا بد من بناء إستراتيجية مستقبلية بشكل موضوعي وعلمي قائمة على عدة شروط تتمحور حول :

- ✓ الوعي بكافة المتغيرات العالمية من حولنا.
- ✓ الوعي باتجاه السوق العالمي لأنه جوهر الحركة الاقتصادية.
- ✓ الوعي بثورة الاتصالات وقضايا العالم المختلفة، من مشكلات بيئية ومشكلات مياه ورعاية صحية لذا على الجامعة أن تعي هذه الرسالة الهامة وتزيد من صلتها بالمجتمع وتفتح أبوابها لكل قادر وراغب، وتفي بمهمتها ويجب على الجامعة أن تبني مستقبلاً مشاريع تضمن البقاء والاستمرار والوقوف على التكامل بينها وبين المجتمع على النحو التالي:³⁵

أ. في مجال المشاريع العلمية: لا بد للجامعة أن توفر الإمكانيات المناسبة في المواقع المناسبة والثقة في التعليم الجامعي.

ب. في مجال التنمية الاجتماعية: اعتماد الجامعة برنامج قومي لإحداث التغير الاجتماعي بالاستفادة من الإمكانيات البشرية مثل أرباب المعاشات في مجال خبرتهم، والاهتمام بالمشاكل العلمية وتدني كفاءتها في المجتمع، كما تعمل على تشجيع العمل الطوعي والخيري ويظهر هذا في مصداقية مساندة الجامعة للمجتمع بتقديم خدمات جامعية في الوقت المناسب.

ت. في مجال الاقتصاد والتنمية ورفع الكفاية الإنتاجية: تعتمد الجامعة على عقد مؤتمرات متخصصة للقطاعات المختلفة، مما يزيد الوعي الجامعي للثقة في أساتذة الجامعة والشعور بالأمن بالجامعة في تحرى العدالة والمساواة، مما يتيح درجة أكبر للاستجابة لحاجات المجتمع، وغالبا ما تكون الجامعة مسؤولة مما يظهر المساندة السلوكية للجامعة بالاهتمام بالمجتمع والرغبة في العطاء وقياس حاجات المجتمع والاهتمام به.

كما تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق استدامة مواردها، من خلال تبنيها لسياساتالحفاظ على البيئة المحيطة للجامعة، وكذا الدعم المالي المقدم لها من أجل تحقيق تنمية إقليمية مستدامة.³⁶ أين أصبح رهان الجامعات في العالم وقتنا هو مواكبة مختلف التغيرات الحاصلة والعمل على استدامة التعليم العالي.

وعموما فيمكن القول أن أي سياسة أو برنامج من أجل تنمية عربية شاملة، تتطلب سياسات جادة تربط بين الجامعات العربية ومختلف مراكز البحث العلمي، فيجب إقامة علاقة وطيدة بينها وبين مراكز البحث العربية والأجنبية المختلفة، من أجل ضمان الوصول للأهداف المرجوة، من خلال رؤية مستقبلية واضحة تجمع بين "المعرفة" كمنتج لمؤسسات التعليم العالي، وأداة لتنمية المجتمع، وهذه التنمية تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل جميع جوانب التنمية الإنسانية، بالاعتماد على نظرية النظم في قطاع التعليم العالي من خلال مدخلاته وعملياته ومخرجاته؛ وأيضا البيئة أو السياقات العامة التي يوجد فيها.

فمن أهم الوظائف الأساسية للجامعات في الوقت الحالي هي تقديم الأبحاث التنموية، ففي أواخر القرن العشرين، أولت الجامعات اهتماما للإسهامات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كظاهرة جديدة تماما ساهمت في الابتكار الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساهمت الجامعة في تأسيس الصناعة الكيميائية في ألمانيا خلال الفترة نفسها، ومع ذلك فقد كانت قديم المعرفة سابقا الاهتمام الأساسي للجامعة، فيحين كان رأس المال المعرفي الاهتمام الثانوي للصناعة بحيث شجعت السياسات الحكومية فيما بعد أعضاء هيئة التدريس والجامعات على تطوير رأس المال المعرفي من خلال إدارة المعرفة حيث قلصت الفجوة بين المؤسسات الأكاديمية والصناعة، أي أن أي منظمة تبنى اهتماما بالمعرفة ترتبط عن كثب بالفائدة الاقتصادية.³⁷ من خلال التحول نحو اعتبار المورد البشري الذي تنتجه الجامعة، رأسمال ثمين يجب الاستفادة مما يمكن أن يقدمه من أبحاث تنموية للمجتمعات لاسيما العربية منها، وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- تبني برامج متوافقة، والموارد المالية والبشرية من أجل ضمان فعالية الإستراتيجية البحثية.
- تحفيز وتشجيع المراكز والمنظمات الدولية لمشاركتها في تنفيذ الإستراتيجية العربية للبحث، بإقامة مشروعات مشتركة لنقل وتوطين التقنية أين يشكل التعاون الدولي بعدا إستراتيجيا مهما للتعاون الإقليمي بين الدول العربية.
- تطوير مشروع المرصد العربي للعلوم والتقانة بما فيها مؤشرات البحث والتطوير والابتكار الذي تنفذه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع منظمة اليونسكو، والذي يضم:³⁸
 - بوابة للبحث لها روابط مع كل المراكز البحثية العربية.
 - قاعدة للبيانات عن المراكز والهيئات البحثية العربية والباحثين في كل الميادين والمجالات.
 - قاعدة معلومات عن مؤشرات البحث والتطوير العربية.
 - مؤتمرات وندوات وورش عمل افتراضية تسهل للباحثين المشاركة بحسب اختصاصاتهم.
 - تشكيل روابط بين المراكز البحثية العربية للاهتمامات المشتركة للإستراتيجيات المعتمدة للبحث العلمي واعتماد نقاط ارتكاز لكل رابط كأقطاب للتميز في المجالات المحددة والمشاركة.

خاتمة:

في الأخير وبناء على ما سبق، يمكن القول أنالدعوة لتوثيق العلاقة بين النظامالجامعية والمجتمعات العربية، موضوعا ليس بقليل الأهمية في ظل متغيرات عالمية تنموية، لا غنى عن الانعزال عنها بل من السليم جدا تسخير الدراسات البحثية الجامعية لخدمة المتطلبات التنموية في الدول العربية، من خلال محاولة تخطي العقبات التي تحول دون فاعلية العلاقة بين الطرفين(جامعة- مجتمع)، بعد أن أثبتت السياسات الارتجالية العشوائية فشلها في تحقيق المشروع التنموي العربي، وأصبحت الحاجة لمشاريع تنمية قائمة على أساس علمي مدروس مسبقا، في إطار خدمات البحث العلمي المقدمة على مستوى الجامعات.

وبناء على ذلك خلصنا في هذه الدراسة، كإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه إلى أن طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الدول العربية تتسم بالتأزم والانفصال مما يجعل ضرورة إعادة توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، والذي يقترن بصورة كبيرة بضرورة بناء سياسات عامة جادة محورها توثيق العلاقة بين الجامعة والمتطلبات التنموية للدول العربية، كشرط أساسي لتفعيل التنمية المستدامة، وتحسين أداء المؤسسات الجامعية.

ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

- ضعف وهشاشة العلاقة بين المؤسسات الجامعية في الوطن العربي والسياسات التنموية، حيث تواجه تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها، وعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية في معظم البلدان العربية.
- عادة ما يتم صنع السياسات العامة التنموية في الوطن العربي خارج إطار الجامعة والمراكز البحثية، وهذا ما يعزز من أزمة العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- تظهر الفجوة والأزمة الحاصلة بين الجامعة والمتطلبات التنموية للدول العربية في غالب الأحيان من خلال الأزمة التي يعرفها البحث العلمي بصفة عامة في هذه الدول، حيث لم يتمكن من تجسيد أهدافه الأساسية في خدمة المجتمعات العربية وتنميتها.
- الاختلالات الموجودة بين أهداف الجامعة والمتطلبات الأساسية للمجتمع، وعدم كفايتها لذلك لا بد من تطوير فلسفتها، ومراجعة الأهداف المحددة لخططها العلمية والبحثية والإدارية على ضوء الأوضاع العامة في المجتمع واحتياجات سوق العمل.
- يرتبط بناء علاقة تكاملية بين النظم الجامعية والمتطلبات التنموية للدول العربية، بإيجاد سياسات علمية ذات أهداف علمية واضحة وبعيدة عن الجوانب الكمية أكثر اهتماما بالجوانب النوعية، إذا وفي إطار الأهمية البالغة لدور الجامعات للنهوض بالمجتمع في العالم العربي، من الضروري التشديد على أهمية توفير المناخ البحثي المناسب، لتحقيق الأهداف المرجوة.
- في ظل النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه، حاولنا صياغة مجموعة من **الافتراضات** التي من شأنها دعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الدول العربية، تمثل أبرزها في:
- ✓ ضرورة ضمان استقلالية الجامعة في تسيير شؤونها، فمركزية التسيير وتدخل السلطة السياسية يعتبر من أهم معوقات أداء الجامعة في الدول العربية، فقبل مطالبة الجامعة بأداء أدوارها تجاه المجتمع لا بد من توفير لها بيئة سياسية وقانونية وتنظيمية تسمح بذلك.
- ✓ ضرورة إتاحة الفرصة للباحثين العرب للقيام بدورات تكوينية بالجامعات العالمية للتشجيع علي استغلال القدرات والكفاءات العلمية، واستثمار مخرجاتهم في عمليات الإنتاج والتطوير التقني.

- ✓ ضرورة توفير تحفيزات وتشجيع البحوث العلمية الخدمية للقطاعات الخاصة، التي يمكنها توفير الدعم المادي الكافي لها.
- ✓ من الضروري إقامة علاقة تكاملية ثلاثية بين مؤسسات البحث العلمي، والحكومة والقطاع الخاص لأجل حوكمة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار علاقة تكاملية تضمن التمويل وكذا تشجيع الطلب على المخرجات البحثية، سيما بفسح الحكومات المجال للبحث العلمي دون قيود وتوجيه مسبق للنتائج.
- ✓ تطوير مراكز البحوث في الجامعة بالدول العربية وفق عمل مراكز البحوث العالمية.
- ✓ التنسيق مع الجامعات العالمية لتطوير قدرات الجامعات العربية العلمية.
- ✓ عدم الاكتفاء بوضع المعايير النظرية بل ضرورة الانتقال إلى التطبيق العملي كي تكون عملية الضبط عملية جادة، وحتى تقدم الدراسات والبحوث المقدمة، الفائدة التنموية المتوخاة منها.
- ✓ لا بد من توجيه البحث العلمي نحو التنمية المستدامة، ومواكبة التوجه العالمي الذي يربط الاستدامة بالتعليم العالي.

الهوامش:

- ¹ :حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة: منهم ومنا التربوية والثقافية، ط2، (مصر: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1997) ص 96.
- ² :رياض ستراك، أحمد علي المنصور، بناء برنامج تدريبي لرؤساء الأقسام العلمية في كليات الجامعات اليمنية في ضوء كفاياتهم الإدارية: دراسات في الإدارة التربوية، ط1، (الأردن: دار وائل للنشر، 2004)، ص 415.
- ³ :فضيل دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، (الجزائر: مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، 2006)، ص ص 79-85.
- ⁴ :فاروق عبده قليه، أستاذ الجامعة: الدور والممارسة بين الواقع والمأمول، (مصر: دار زهراء الشرق، 1997)، ص 47.
- ⁵ :ساجد شرقي، " دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 10، (2008)، ص 174.
- ⁶ :دعاء منصور أبوا المعاطي محمد، "جودة مؤسسات التعليم العالي والتعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني: حول ضمان جودة التعليم العالي، البحرين، (2012)، ص 872.
- ⁷ :محمد خميس حرب، " تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي"، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مجلد 28، العدد 79 (2013)، ص 37.

⁸: بشير معمري، مجالات وأساليب تكوين الأستاذ الجامعي الوضعية المهنية للأساتذة الجامعة، (الجزائر: منشورات الحبر، 2007)، ص 05.

⁹: حرب، ص 37

¹⁰: حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، ط1، (بيروت: مكتبة دار العربية، 2001)، ص 13.

¹¹Jaramillo, Adriana, « Benchmarking university governance », The World Bank MENA region OECD-IMHE General Conference. Paris, (2012), p 02.

¹²Freeman. R, Strategic Management: a stakeholder approach,(Boston: Ritman Publishing, 1984), p01.

¹³: عبد الفتاح سلامة، " واقع إدارة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي "، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، أبو ظبي، (2011) ص 7.

¹⁴: أبو المعاطي، ص ص 869-870.

¹⁵: صباح غربي، " دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي: دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية لجامعة محمد خيضر بيسكرة ". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، (2013)، ص 150.

¹⁶: إبراهيم صالح النعيمي، " دور الجامعات في خدمة المجتمع "، مجلة التربية، العدد 105، (1993)، ص 12.

¹⁷: عبد الحكيم الشربجي، " المشاركة المجتمعية في إدارة مؤسسات التعليم العالي العربية "، ورقة بحث مقدمة ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، أبو ظبي، (2011)، ص 115.

¹⁸ : تصنيف شنغهاي لعام 2022 ، شوهده في 2022/07/10 ، انظر :

<https://www.shanghairanking.com/rankings/arwu/2022>

¹⁹: زيدان محمد، "واقع قطاع البحث العلمي في الوطن العربي ومتطلبات ترقيتها لتحسين الأداء الاقتصادي"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 8، (2011)، ص 8.

²⁰: بلبكاي جمال. "البحث العلمي في الجامعات العربية: الواقع، التحديات، والتوجهات المستقبلية"، مجلة الإنسان والمجال، العدد 4، (2016)، ص 23.

²¹: عثمان عمران خليفة، ناصر يوسف، " براءات الاختراع في الوطن العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية، شوهده في

2022/07/12، انظر: <https://caus.org.lb/ar/patents-in-the-arab-world>

²²: بلبكاي، ص 15.

²³: المرجع نفسه، ص 6.

²⁴: شيكوأ مينة، "التربية والتعليم في الجامعة الجزائرية السياسات والإستراتيجيات"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: التربية والتعليم في العالم الإسلامي: التجريبات الجزائرية والماليزية في الميزان، الجزائر، (2015)، ص 03.

²⁵: على أحمد حسن أميرة محمد، "نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر السادس حول: التعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين، البحرين، (2007)، ص 1.

²⁶: البستان أحمد عبد المحسن عبد الباقي. "واقع إدارة خدمة المجتمع والبيئة في مؤسسات التعليم العالي العربية"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الثالث عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بعنوان: تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي، أبو ظبي، (2011)، ص 99.

²⁷: سلامة، ص 9.

²⁸Nishad Nawaz& Anjali Mary Gomes, "Review of Knowledge Management in Higher Education Institutions", European Journal of Business and Management, vol 6, 7(2014), p. 72.

²⁹: أبو المعاطي، ص 98.

³⁰: هلال على الدين، حال الأمة العربية (2014-215)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2015)، ص ص 399.398.

³¹: أحمد حسن، ص 13.

³²: على إسماعيل وآخرون، "تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان: الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، (2009)، ص 506.

³³: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير مؤشر المعرفة العربي 2016، (الإمارات العربية المتحدة دار الغرير للطباعة والنشر، 2016)، ص 53.

³⁴ Bloch,I, "13th European Conference on Knowledge Management", Electronic Journal of Knowledge Management, vol 6, 2(2005), p. 81.

³⁵: أحمد حسن، ص 14.

³⁶DainoraGrundey, " An interdisciplinary approach towards sustainable governance of universities: the case of Lithuania", Economic and Environmental Studies, n: 01, (2009), pp 32-33.

³⁷Etzkowitz and L Leydesdorff, Universities and the global knowledge economy, (London:a triple helix of University Industry Government Relations,1997) , p 141

³⁸: أنطوان زحلان، "العلم والسيادة والآفاق والتوقعات في البلدان العربية: التوقعات المستقبلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 394، (2011)، ص ص 32-33.